ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التراجع الاستراتيجي لفرنسا في منطقة الساحل الافريقي (الاسباب و الاثار)

France's strategic retreat in the African Sahel region (causes and effects)

اعداد

م.م. مروة علي جاسم

.Marwah Ail Jasim Assistant Teacher

مدرس مساعد/ كلية العلوم الاسلامية / الجامعة العراقية

Iraqi University –College of Islamic Sciences

marwah.a.jasim@aliraqia.edu.iq

07741711103

تاريخ استلام البحث: 10 / 7 / 2025 **تاريخ قبول البحث: 2 / 9 / 2025**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

تتنوع الأدوات التي تستخدمها فرنسا للتدخل في منطقة الساحل ما بين استخدامها لمواردها العسكرية أو إمدادات ومساعدات اقتصاديه، أيضا تستخدم الأدوات الدبلوماسية لزيادة تدخلها وتغلغلها في الدول الناطقة بالفرنسية في منطقه الساحل، وبالرغم من توسع النفوذ الفرنسي خلال فترة الاستعمار الفرنسي لدول المنطقة، إلا أنها تواجه تراجع في نفوذها وأسباب هذا التراجع معقدة وطويلة، وذلك على الرغم من أن فرنسا تحاول دعم حلفائها إلا أن منطقة الساحل تعاني من انتشار الفساد وغياب الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان حيث واجهت انقلابات عسكرية متكررة في دول مثل تشاد ومالي وموريتانيا وبوركينا فاسو والنيجر ونيجيريا، كما قد تم توجيه اتهامات لفرنسا بدعمها للإرهابيين في منطقة الساحل بالأخص مع تزايد نفوذ الفصائل الإرهابية لتحقيق مصالح وأهداف خاصة في المنطقة وزيادة انعدام الأمن والاستقرار في المنطقة إما أن المؤسسات المحلية أضعف من أن تتبنى تلك الاصلاحات أو أنها كانت تعانى من الفساد، وذلك في ضوء غياب التشريعات المناسبة ضد أعمال العنف والإجرام التي ترتكبها القوات سواء المحلية أو الأجنبية ووجود قادة ورؤساء إقليميين يستغلون المساعدات الخارجية ويقيمون علاقات شخصيه مع رئيس فرنسا و الرؤساء الإقليمين ، فقد تدخلت فرنسا بالتنسيق مع مجموعة الساحل الخمس والشركاء الدوليين لمكافحة هذه الجماعات، إلا أن هذه القوات ظلت ضعيفة ولم تتمكن من تحقيق هدفها الأساسي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Summary

The tools used by France to intervene in the Sahel region vary between its use of military resources or economic supplies and aid. It also uses diplomatic tools to increase its intervention and penetration into French-speaking countries in the Sahel region. Despite the expansion of French influence during the period of French colonization of the countries of the region, it faces a decline in its influence and the reasons for this decline are complex and long. Although France is trying to support its allies, the Sahel region suffers from the spread of corruption, the absence of democracy and human rights violations, as it has faced repeated military coups in countries such as Chad, Mali, Mauritania, Burkina Faso, Niger and Nigeria. France has also been accused of supporting terrorists in the Sahel region, especially with the increasing influence of terrorist factions to achieve special interests and goals in the region and the increase in insecurity and instability in the region. Either local institutions are too weak to adopt these reforms or they suffer from corruption, in light of the absence of appropriate legislation against acts of violence and crime committed by forces, whether local or foreign, and the presence of regional leaders and presidents who exploit foreign aid and establish personal relationships with The President of France and the regional presidents, France intervened in coordination with the G 5Sahel and international partners to combat these groups, but these forces remained were unable weak and unable to achieve their primary objective

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

تحتل منطقة الساحل الافريقي أهمية جيو استراتيجية كبيرة في الفضاء الأفريقي اذ كان لها دور مهم وكبيرٌ في مراحل تأريخيه كثيرة ، وكذلك فهي محور ربط بين الشمال والجنوب الافريقي، والذي يجعل من بلدان المنطقة تؤثر وتتأثر بما يحدث من تطورات في منطقة دول الساحل الإفريقي، ويجعلها طرفاً معنياً ومهما فيها لاسيما فرنسا ، نظراً للتفاعلات الداخلية الناتجة عن طبيعة التركيبة الأثنية المعقدة لها والتفاعلات المفروضة عليها من قبل مختلف الفواعل في المحيط الجغرافي الذي توجد به. وتمثل هذه المنطقة الجغرافية أكثر المناطق إرباكاً للدول الأفريقية الاخرى وأكثرها هشاشة لاسيما على الصعيد الامني، مما منحها مكانة واهتمام بالغين من قبل الاجهزة الأمنية ومؤسسات صنع القرار السياسي على المستوى الدولي واستطاعت بعض الدول المجاورة ومنها فرنسا لمنطقة الساحل الافريقي أْ ن تتبنى مقاربة أمنية شاملة في سبيل مواجهتها للتهديدات الأمنية اللاتماثلية النابعة من منطقة الساحل بناءً على خبرتها العملية مع ظاهرة الإرهاب، وقامت هذه المقاربة بالأساس على توثيق علاقاتها السياسية، والدبلوماسية مع دول الساحل الأفريقي؛ لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، سوآء عبر سلسلة من الحوارات المتبادلة مع هذه الدول، أو عبر إجراء المشاورات وعقد الاجتماعات رفيعة المستوى، أو عبر العمل على إنهاء النزاعات وحل الأزمات القائمة في المنطقة، أو عبر الدفع باتجاه الدعم الجهود لمكافحة الإرهاب او حتى التدخل العسكري أحيانا. كما تعاني منطقة الساحل الإفريقي من عدة اختلالات اقتصادية وفساد سياسي ومالي وهشاشة وتدهور على المستوى الداخلي، إذ تصنف معظم هذه الدول على أنها أقل دول العالم نمواً وتتطلع بعض الدول المتنافسة على منطقة الساحل الافريقي الى تعظيم مصالحها الاقتصادية والتجارية من خلال خلق اسواق تصديرية لسلعها المصنعة، والعمل على خلق بيئة مؤاتيه للأعمال التجارية بينها وبين دول الساحل عبر ادوات عديدة تستخدمها في ذلك وبالرغم من ذلك فقد تراجعت فرنسا في منطقة الساحل الافريقي لأسباب عده منها دبلوماسياً وعسكرياً واقتصادياً مما اثر على الجانبين بمختلف الاصعدة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفصل الاول

الأهمية التاريخية والأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الفرنسية.

منطقه الساحل الإفريقي مفهوم قد يتسع ويضيق حسب المنظور الفرنسي و بحسب طبيعة التعريف الذي تطغى علية الاعتبارات السياسية أو الاقتصادية أو الجغرافية أو الأمني حيث يتم التطرق إليها من كل هذه النواحي من الجانب الفرنسي ضمن خطتها الاستراتيجية لهذه المنطقة لذلك سيتم التطرق إلى تاريخها مع هذه الدول وكيف تنظر إليها من الناحية الاستراتيجية والأمنية.

المبحث الاول : الخلفية التاريخية للتواجد الفرنسي في منطقة الساحل .

ارتبط الدول الأوروبية لاسيما فرنسا بالقارة الافريقية ارتباطا وثيقا و هذا الارتباط راجع الى فترات زمنية سابقة كان هذا الارتباط سببا في تقسيم القارة الأفريقية بعد مؤتمر برلين 1885-1884 و تمكنت آنذاك من السيطرة على المنطقة والحفاظ على مصالحها وبتراجع الهيمنة الأوروبية على الساحة الدولية و في ظل نظام عالمي جديد غير واضح المعالم من حيث طبيعة الفواعل و لا القوى المهيمنة وجدت فرنسا نفسها كواحدة من الدول الأوروبية في مواجهة العديد من العراقيل التي تقف أمام مهمتها الاستراتيجية في القارة الأفريقية في ظل تنافس القوى الدولية الصاعدة، غير ان فرنسا تمكنت من استحداث طرق بديلة عن الاستعمار لها لتثبيت موطأ قدم لها كتوقيع الاتفاقيات و المعاهدات العسكرية الدفاعية الثنائية مثل تلك الموقعة مع السنيغال و موريتانيا والنيجر و مالي و هذا كله ضمن سياستها ا تجاه المنطقة ،كما نجحت في الحفاظ على تواجدها العسكري الى حدا ما فيها بحجة تصاعد وتيرة اعمال التطرف الإرهابي[1].

يرجع جذور الاهتمام الفرنسي بمنطقة الساحل الى نهاية الحرب العالمية الثانية عندما تبنت فرنسا دستورا جديدا يحتوي على مواد خاصة بالقارة الأفريقية الا وهو دستور 1946 كأنشاء اتحاد فرنسي يضم بعض الأقاليم في القارة الأفريقية فيكون هذا المشروع سياسي واقتصادي في نفس الوقت فصدر قانون

[1] – حسن الحسناوي ،التنافس الدولي في افريقيا. .بين الأهداف ..و الوسائل ،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد 2011/29، ص 8

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

،انشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية ، وكذلك مشروع ثان عرف باسم ، منطقة التنظيم الصناعي الإفريقي ، فشمل كل من الكونغو ،النيجر ومالي صعودا للجزائر ليصل الى المغرب ،لكن استقلال معظم الدول الافريقية لاسيما دول الساحل اقلب الموازين نحو فرنسا لكن هذا الامر لم يكن عائقا امام تواجدها في المنطقة فبالرغم من فشل المشروعين إلا أن فرنسا ظلت مرتبطة بهذه الدول عن طريق دخولها في معاهدات عسكرية دفاعية ثنائية [1].

لم تحتكر فرنسا علاقاتها مع دول المنطقة الأفريقية بجانب واحد الا وهو العسكري فحسب على الرغم من أنها أخذت المساحة الأكبر في العلاقات ,كذلك بنت علاقاتها في مجال التعاون المالي والنقدي و تقديم المساعدات التقنية لاسيما العسكرية منها وكذلك برنامج تعزيز القدرات الأفريقية لحفظ السلام لاسيما بعد المخاطر الأمنية التي تعرضت لها منطقة الساحل الإفريقي داخلياً وخارجياً ولأوسع من ذلك غرس الثقافة الفرنسية عن طريق المجال الثقافي بما يسمى الفرانكوفونية ,هنالك ما يشرعن لفرنسا بأن هذه المنطقة هي عمقها الاستراتيجي الذي لا يمكن أن تتخلى عنه ففي خطاب القاه الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي استعمل مصطلح أور و–افريقيا و هذا ما يعيدنا الى فترة الاستعمار الفرنسي للمنطقة اي كان الخطاب السائد آنذاك هو الجزائر فرنسية و هو ما يبرر ويشرعن الممارسات الفرنسية السياسية تجاه دول المنطقة وفق سياسية الفرانكوفونية [2].

وفي إطار اتجاه الجانب الفرنسي نحو تعزيز القوات العسكرية في الساحل اتخذ اجراء في أغسطس 2014 تم على أثرة تنفيذ ما يعرف باسم العملية العسكرية "برخان" والتي استهدفت نشر 3 ألف جندي في دول الساحل الخمس لتحل محل عملية "سيرفال"، وقد جهزت هذه القوات بالمعدات العسكرية اللازمة كما منحت حق العمل عبر الحدود لملاحقة الارهابيين، وتعمل قوات(برخان) بالتعاون مع دول شريط الساحل والصحراء لدعم جهودها في القضاء على الإرهاب والجريمة ودعم أمن واستقرار المنطقة. وفي عام 2017

---

1 – عادل زقاغ ،سفيان منصوري ، الساحل الإفريقي و الاستراتيجية الأمنية الفرنسية، نحو مقاربة جيو سياسية أمنية جديدة ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، العدد 7/ تموز/2014 ، الجزائر ، ص 101

2 – عادل زقاغ ،سفيان منصوري ، مصدر سبق ذكره ، ص 102

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أعلنت حكومات الدول الخمس اتجاهها نحو تشكيل قوة عابرة للحدود بقيادة فرنسا وتم إقرار هذه الخطوة بقرار مجلس الأمن رقم)2359(الصادر في يونيو 2017، والتي ضمت ما يقرب من خمسة الاف جندي مكونين من سبع كتائب موزعة على ثالث أقاليم الشرق والغرب والوسط افريقيا ، ونجحت هذه القوات بالفعل في أكثر من 17 عملية عسكرية [1].

هنالك ما يشرعن لفرنسا بأن هذه المنطقة هي عمقها الاستراتيجي الذي لا يمكن أن تتخلى عنه في كل الحالات ففي خطاب القاه الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي استعمل مصطلح أور و–افريقيا و هذا ما يعيدنا الى فترة الاستعمار الفرنسي للمنطقة اي كان الخطاب السائد آنذاك هو الجزائر فرنسية و هو ما يبرر ويشرعن الممارسات الفرنسية السياسية تجاه دول المنطقة وفق سياسية الفرانكوفونية ، حيث يؤكد على تعزيز العلاقة السياسية و الثقافية مع البلدان الإفريقية التي تعاني من أزمة بناء الدولة والعجز في إدارة مؤسسات الرسمية بالإضافة الى غياب الدولة في تحقيق الاستقرار الامني وحماية شعبها من التهديدات الخارجية. فكأنت سياسة ساركوزي أكثر واقعية في تحديد العلاقة جديدة بين فرنسا وبلدان إفريقيا لاسيما غرب إفريقيا التي تعد منطقة استراتيجية لفرنسا و تحاول المحافظة عليها باستخدام أساليب وآليات أخرى أكثر فعالية لحماية مصالحها ومع تصاعد وتعقيد حدة الأزمات التي أصبحت تعج بها القارة الإفريقية منذ بداية القرن الواحد العشرين لاسيما مع انتشار ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة التي تشكل تهديدا للأمن الأوروبي، فهذه الأزمات شكلت منعطفا نوعيا في عودة السياسة الفرنسية إلى الواجهة الإفريقية ،فوضعت فرنسا طرق جديدة للحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية لاستراتيجية في بلدان أفريقيا . [2].

---

[1] – حبيبة هاني ، تداعيات الانسحاب الفرنسي من الساحل الإفريقي على حالة الاستقرار ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ،المانيا ، 2022, ص 105

[2] – ايمان اشرف ، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه افريقيا خلال الفترة 1991–2017 : رؤية تقويمية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، جامعة الاسكندرية ، 2022، ص360–361.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تحولت السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا من الأحادية إلى التعددية، فبعد أن تضررت صورة فرنسا وهيبتها في أفريقيا عملت على الأشراك المنظمات الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في العمليات العسكرية في أفريقيا و على سبيل المثال قام الاتحاد الأوروبي بأكبر عملية حفظ السالم في تشاد جمهورية أفريقيا الوسطى في عامي 2008 و 2009، وكانت فرنسا أهم عنصر فاعل في دعم عمليات حفظ السالم للاتحاد الأوروبي في أفريقيا عسكريا واقتصاديا وسياسيا [1].

بعد سلسلة من الاتفاقيات التعاونية الفرنسي وتقديم الخبرات والمساعدات لدول الساحل الإفريقي فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة في المنطقة، حيث تمكنت باريس من تقديم أعداد كبيرة من القوات العسكرية للمشاركة في العمليات المتنوعة، وفي ظل محدودية القدرات العسكرية لدول الساحل مقارنة بحجم التهديد الواقع عليها، ونتيجة لتوتر العلاقات بين الحكومة الفرنسية و بعض دولة الساحل الإفريقي نتيجة الانقلابات العسكرية التي حصلت في هذه الدول وحصولها على الدعم الخارجي من دول اخرى غير فرنسا ، إذ جاء الرد الفرنسي شديد اللهجة تعقيًبا على هذه الخطوة، حيث أكدت وزيرة الجيوش الفرنسية "لورنس بارلي" بخصوص حالة دولة مالي ،،أنه إذا دخل الاتفاق حيز التنفيذ في وقت يسعى فيه الشركاء الدوليون لمحاربة التنظيمات المتطرفة في البلد، فإن ذلك لن يقود إلى نتيجة سوى العزلة الدولية لمالي،، واعلنت فرنسا في يوليو 2021 نية باريس نحو تغيير نظام التواجد العسكري الفرنسي في الساحل الافريقي، والتأكيد على أن تقليل التواجد العسكري لباريس لا يعني الانسحاب بشكل كامل، بل استمرار الجهود الفرنسية في التواجد داخل دول الساحل ، مع تقديم الدعم للشركاء دوليين أخرين للتواجد في الساحل الافريقي، وذلك من أجل دعم الاستقرار والأمن فيها وفعلا بدأت فرنسا بإصدار قرارات الانسحاب حيث ترى فرنسا أن حماية مصالحها الحيوية والاستراتيجية من خلال التواجد في أكثر من منطقة ولاسيما الساحل الإفريقي حيث ترى أن أمنها القومي يمتد إلى غاية هذه البلدان الإفريقية ، فصانع القرار في الإدارة الفرنسية يرى أن لا توجد قطيعة بين أمنها الداخلي والخارجي في تعزيز النفوذ الفرنسي في الساحل، إذ

[1] – مزارة زهيره ، ميلود عامر حاج ،السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل إلفريقي :بين القطيعة والاستمرارية ،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،العدد 18 – حزيران– 2017 ، الجزائر ، ص262

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أنّ فرنسا ليس لها أبواب مفتوحة للعودة إلى التواجد القوي من جديد الا من خلال باب الأزمات الافريقية [1].

المبحث الثاني :الاهمية الاستراتيجية والامنية لساحل الافريقي في المنظور الفرنسي .

يعد الساحل الإفريقي من بين أكثر المناطق التي تعرضت لعده تفاعلات ذات طبيعة صراعية سواء بين فواعل داخلية أو خارجية قد تكون رسمية أو غير رسمية مما جعله منطقة الساحل الإفريقي منبعا لمختلف التهديدات الأمنية بكل أشكالها جعلت الوضع الأمني في الساحل الإفريقي غير مستقر وفي توتر مستمر مما خلق اضطرابات أمنية تتجاوز الحدود الوطنية لهذه الدول وعرفها العالم بانها تهديدات أمنية دولية والإرهاب الدولي ،مخاطر البيئة ، الهجرة غير الشرعية ،الجريمة المنظمة عبر الدول وغيرها من التهديدات الأمنية التي لا يمكن التحكم فيها [2].

لم يكن الاهتمام الأمني لفرنسا بهذه المنطقة وليد اللحظة وانما له جذور تاريخية كون فرنسا تجد في دول الساحل القيمة الاستراتيجية لأمنها كونها كانت ضمن مستعمراتها و ارتبطت بها بعدة اتفاقيات أمنية وعسكرية لما تعرضت له فرنسا من هذه الدول بخصوص عمليات الاختطاف المتكررة لمواطنيها سواء كانوا سياحا أو عمالا ام رعايا مقيمين في هذه الدول من قبل التنظيمات المتطرفة وطلب من فرنسا مقابل حياتهم المال ، فضلا عن ذلك ما تولية فرنسا من اهتمام لمحيطها الأمني تفاديا من اي انكشاف استراتيجي يمكن له أن يمس أمنها الداخلي [3].

إن التعاون العسكري والامني الفرنسي مع معظم دول المنطقة لاسيما مع كل من موريتانيا ، تشاد، بوركينافاسو والسنغال بالإضافة إلى الخبرة التاريخية بشؤون المنطقة بحكم وجود قواعدها العسكرية بعد

---

1 – دينا لملوم واخرون, دومينو الانقلابات المتعاقبة : تقييم ظاهرة الانقلابات العسكرية في افريقيا خلال 2023 ومستقبلها القادم , مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الازمات والصراعات , مصر , 2024, ص22-23.

2 – امحند برقوق ، الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية في العالم الاستراتيجي ، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، العدد 7/ نوفمبر / 2008 ، الجزائر ، ص 3.4

3 – سليم جداي ، مصدر سبق ذكره ، ص 58

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

انتهاء الاستعمار الفرنسي لها لم تتورط القوات العسكرية مباشرا وانما اكتفت بدعم القدرات العسكرية والقتالية لجيوش تلك المنطقة بفعل إدراكها لهشاشة وضعف البنى المؤسساتية لهذه الدول فعتمت فرنسا على ثلاث ركائز هي : [1].

1. قواعد عسكرية دائمة.
2. التعاون العسكري.
3. التدخل العسكري للضرورة للحفاظ على الأنظمة الموالية لها في حال حدوث انفجار النزاعات الأثنية او حدوث حراك اجتماعي ما.

شكلت التهديدات الأمنية من الإرهاب جريمة منظمة بشتى أنواعها من تهريب غسل الأموال ،التزوير ،تجارة الأسلحة والبشر، الهجرة غير الشرعية، خارطة جديدة في كيفية التعامل بين إقليم القارة الأفريقية لاسيما منطقة الساحل الإفريقي حيث نشطت الجماعات الإرهابية من (داعش، تنظيم القاعدة، جماعة بوكو حرام ،نصار التوحيد والجهاد ....)، إضافة الى شبكات الجريمة المنظمة المختصة ببيع وتهريب المحذرات في كل أنحاء القارة ،كذلك تجارة الأسلحة فضلاً عن انتشار الفساد والتهريب والتزوير وكذلك تهريب التحف الفنية وسرقة الماس والذهب ، فتشكل هذه منطقة كمنطقة امنة للجماعة الإرهابية وغيرها فهي تعود بالتهديدات الكبيرة على الدول المجاورة ولاسيما فرنسا [2].

كان قد وقع انقلاب بالنيجر فى 26 يوليو 2023؛ حيث احتجز الحرس الرئاسي في النيجر الرئيس (محمد بازوم)، وأعلن قائد الحرس الرئاسي الجنرال (عبد الرحمن تشياني) نفسه قائدا للمجلس العسكري الجديد، وأغلقت قوات الحرس الرئاسي حدود البلاد، و سحبت اعتماد السفير الفرنسي وطلبت مغادرته، وطلبت أيضا سحب قوتها العسكرية المرابطة في النيجر، بعد أن عمدت سلطة الأمر الواقع الجديدة إلى نقض الاتفاقات الأمنية والدفاعية المبرمة مع فرنسا، (اتفاق التقني العسكري 1977،اتفاق بشأن الطبيعة

---

[1] – مزارة زهيرة ، وميلود عامر حاج ، مصدر سبق ذكره

[2] – ادريس عطية ،" الجريمة المنظمة والإرهاب : مصادر جديدة لتهديد الأمن في افريقيا"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، ، العدد31 ، ديسمبر 17 20، ص 166

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

القانونية للتدخل العسكري في دول الساحل ، اتفاق بشأن الوضع القانوني للجنود الفرنسيين في عمليات الساحل 2013،اتفاق للتعاون التقني العسكري حول المنشآت الفرنسية ونشاطها في النيجر 2015، بروتوكول اضافي بشأن الطبيعة القانونية للتدخل العسكري الفرنسي ووضع الجنود في دول الساحل 2020) وان فرنسا لها ما يقارب 1500 جندي في النيجر قبل الانقلاب لذلك فهي لم ترغب بتدخل بشكل مباشر واحادي وانما يكون دعمها من خلال "إيكواس"، لذلك، حذر الرئيس الفرنسي دول المنطقة ودعاها إلى اعتماد سياسة "مسئولة"، مؤكدا أنه "إذا تخلت (إيكواس) عن الرئيس(بازوم) فهذا معناه أن كل رؤساء دول المنطقة قد يواجهون المصير نفسه ،وهذا ما جعل الاتحاد الإفريقي ، يعلّق عضوية النيجر حتى عودة الحكم المدني في البلاد، وقد تظاهر الآلاف من المواطنين ، للمطالبة برحيل القوات الفرنسية من النيجر، وهو مطلب النظام العسكري الذى وصل إلى السلطة بعد انقلاب 26 يوليو، بدعوة من ائتلافات عدة من المجتمع المدني المناهض للوجود العسكري الفرنسي فى النيجر، لكونهم يعدون فرنسا كدولة استعمارية لها تاريخ طويل من العنف تنسب الية، هذه الكراهية و قد ترسبت في نفوس الكثير من القادة العسكريين لأسباب كثيرة، منها علاقات فرنسا الفوقية مع الرؤساء الأفارقة، وتعاملها مع العسكريين الأفارقة وكأنهم تحت قيادة جنرالات فرنسا.هذا ما أجبرها على أن تجرى مباحثات مع قادة الانقلاب في النيجر لسحب "بعض عناصرها العسكرية فى النيجر"،اخذت منطقه الساحل الافريقي اهميه ذات بعد جيوس استراتيجي بالنسبة للسياسات القوى الكبرى لاسيما فرنسا وذلك لما تتمتع به هذه المنطقة من مجال جغرافي حيوي اذ تكون هي قريبه من مجموعه من الاقاليم الحيوية النشطة فتشكل منطقه الساحل الافريقي محورا استراتيجيا مهم بالنسبة للقارة الافريقية والاهتمام العالمي بها ومن هذا المجال انطلق الاهتمام الغربي بهذه المنطقة كونها تعد جسرا يربط بريا بين الامريكيتين والمحيط الاطلسي وصولا الى منطقة القرن الافريقي والمحيط الهندي والبحر الاحمر والخليج العربي التي تعتبر بوابة قارة اسيا فضلا عن ذلك ما تتمتع به هذه المنطقة من ثروة طبيعية ومواد ضخمة لم تستثمر بشكل كامل من قبل حكوماتها فضلا عن الثروة المعدنية العالية الجودة كالذهب ،النحاس ،اليورانيوم، الخامات ،النفط ،الغاز [1].

[1] – احمد مقرم النهدي ، موقع قارة افريقيا الاستراتيجي ، مجلة قراءات افريقية ، سبتمبر 2010،ص 47

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إضافة إلى ذلك فإنها تمثل الفناء الخلفي لفرنسا في افريقيا وتشكل منطقه نفوذ بامتياز حتى اصبح البعض في دوائر القرار السياسي الفرنسي يسميها بالساحل الفرانكفوني كون فرنسا لها اسبقيه في التواجد العسكري في هذه المنطقة بفضل الروابط التاريخية بين باريس وافريقيا ابتسمت البيئة العامة في منطقة دول الساحل بالعديد من التعقيدات نتيجة العديد من الصراعات والنزاعات مما اثرت بشكل مباشر على الوضع العام في المنطقة فكان منها ضعف الاداء الديمقراطي نتيجة الاستقالات التي حصلت في دول هذه المنطقة ادت الى تدهور الاوضاع السياسية والاجتماعية وحتى الامنية وكان ذلك لعده اسباب : [1].

1. غياب الأنظمة الديمقراطية وكثرة الانقلابات العسكرية
2. الولاء الحزبي والسياسي للأنظمة في الغرب
3. انعدام مبدا الشفافية والمساءلة في نظام الحكم الرشيد
4. قله الوعي السياسي

مما لا شك فيه ان منطقة الساحل تشهد ازمات كبيرة لا سيما منها التدهور الامني بشكل واسع النطاق اثر بشكل كبير على دول المنطقة المجاورة مما جعلها عرضه لمخاطر امنية ممكن ان تأتي من دول منطقة الساحل لاسيما بعد اتساع مجال انشطه الجماعات الإرهابية في اعماق الصحراء الكبرى لاسيما بين الحدود ايضا ما بين موريتانيا ومالي والنيجر خصوصا بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 اذ انتشرت في صفوف التيارات السلفية الجهادية العشرات من الجماعات المسلحة في هذه المنطقة والتي تنسب نفسها الى هذا التنظيم العالمي مستغلا حاله التراخي الامني الموجودة في هذه المنطقة فنشاط هذه الجماعات يتطور حسب تطور حركه التفاعلات السياسية والاقتصادية كما يرتبط ايضا بالحروب الاهلية والصراعات الداخلية وتهدف هذه الجماعات بشكل اساسي الى تحرير المنطقة من الوجود الاجنبي لاسيما الفرنسي والأنظمة الموالية لها فان حجم المخاطر التي يمكن أن تتأثر بها فرنسا هو ما يتم اعلانه من قبل

[1] – راوية توفيق ، القوى الكبرى و المشروطية السياسية ، مركز الدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 2006 ص 53/52

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الجماعات الإرهابية بان لها صلاه واسعه وترتبط مع العديد من المنظمات الإرهابية الموجودة في اوروبا وامريكا اللاتينية [1].

لا سيما ان فرنسا مرتبط أمنها بدول الجوار ،فان محور موريتانيا مالي النيجر وتشاد والدول المجاورة لها ايضا كجزائر وليبيا تخشى فرنسا من ضياع هذه المنطقة الحيوية ولاستراتيجية بسبب المنظمات الإجرامية والإرهابية المتطرفة كونها تعد من اهم المناطق الحيوية وذات الموارد الرئيسية بالنسبة لفرنسا فازدادت المخاطر على الامن الفرنسي لاسيما بعد موجه الانقلابات التي حدثت في هذه

الفصل الثاني : اسباب التراجع لنفوذ الفرنسي في منطقة الساحل الافريقي واثاره.

على الرغم من ارث التاريخي لفرنسا في دول هذه المنطقة لكن وجدت العديد من الاسباب التي ادت الى تراجع فرنسا عن هذا الارث وتقليل من تواجدها فيها والتدخل في شؤونها الداخلية او الخارجية .

المبحث الاول : اسباب تراجع النفوذ الفرنسي في الساحل .

سعت فرنسا بشكل كبير على مشاركتها الفاعلة في جهود تعزيز الامن والاستقرار في القاره الأفريقية بشكل عام ومنطقه الساحل الافريقي بشكل خاص من خلال العديد من الاليات التي اعتمدت عليها لا سيما المجال العسكري منها فكان من ابرز المرتكزات للسياسية الفرنسية في هذه القاره لكن انتشار الجماعات المسلحة لاسيما الطوارق او بوكو حرام وغيرها من الجماعات الإرهابية التي عملت بشكل كبير على زعزعه الوضع الامني في المنطقة وهددت المصالح الفرنسية في دول الساحة للأفريقي اذا تحولت هذه المنطقة بعد كثره التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة الى منطقه عبور لهذه التنظيمات وانتشارها في القاره[2].

[1] – امحند برقوق ،الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، مجلة العالم الاستراتيجي، العدد 7 نوفمبر 2008، ص 4/3

[2] – هاشم كاظم صبيخي اهداف ووسائل التوجه الفرنسي نحو الساحل الافريقي مجله ابحاث ميسان العدد 39 حزيران 2024 جامعه ميسان العراق, ص 238–239.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تقدّم الوكالة الفرنسية للتنمية ووكالات تنفيذيّة فرنسيّة أخرى، بفضل التمويل المتزايد من فرنسا، الدعم لمشاريع قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتعزيز انتفاع السُكّان بالخدمات الأساسية (كالمياه والطاقة والتعليم والخدمات الصحيّة) وتهيئة بيئة مناسبه لها تنخرط فرنسا في إطار التحالف من أجل منطقة الساحل إلى جانب المانحين الأساسيين الآخرين في مجال التنمية. واستهلّت فرنسا بمعيّة ألمانيا والاتحاد الأوروبي هذه الشراكة التي حظيت أيضاً بدعم مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويضم التحالف من أجل منطقة الساحل المانحين الأساسيين النشطين في المنطقة من أجل تحقيق هدف مزدوج يتمثّل في تعزيز تنسيق المساعدة وفعاليتها ضمن عمليات الاستقرار والتنمية.وفي 31 كانون الأول/ 2019، كان يموّل أعضاء التحالف 873 مشروع يحمل علامة التحالف من أجل منطقة الساحل بمبلغ إجمالي قدره 17 مليار يورو، ومبلغ باقي بقيمة12،9 مليار يورو، ومن بين تلك المشاريع ثمة 763 مشروعًا قيد التنفيذ و110 مشاريع قيد التجهيز. وصُرف في عام 2019 وحده ما يزيد على 3 مليارات يورو في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. [1].

وقد ذكر رئيس الوزراء الفرنسي (جان كاستكس) في وثيقة صدرها في ١٩/فبراير /٢٠٢١/إن "فرنسا أعلنت منطقة الساحل، إحدى أكثر مناطق العالم حرماناً، ذات أولوية للحصول على مساعدات التنمية."وأضافت الوثيقة أنه "رغم ارتفاع المصاريف الفرنسية بأكثر من الضعف، لتمر من 580 مليون يورو إلى 1.35 مليار بين 2012 و2018، فإن غالبية تلك المبالغ تخصّ المصاريف العسكريّة."وذكرت الوثيقة أن "نفقات الدعم العام الفرنسي للتنمية لم تشهد نفس النمو، وأن الأولوية المعلنة لمنطقة الساحل لم تترجم واقعياً."وذكّرت أن "دول الساحل الخمس مثلت عام 2018 /10% من نفقات الدعم العام الفرنسي للتنمية في إفريقيا، فيما ومثلت مالي 2.5%، كذلك أشار ديوان المحاسبة إلى أن قرار "رفع نفقات الدعم العام الفرنسي إلى 0.55 من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022 وتركيز نصف هبات الدولة وثلثي مِنح

[1] – محمد طيفوري صهيب محمود , انقلابات الساحل : الاسباب الداخلية وتاثيرات التنافس الدولي , سلسلة تحليل سياسات , المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات , 13 ايلول 2013, قطر , ص 8-9.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

نفقات الدعم العام الفرنسي في 19 بلداً يحظى بالأولوية سيبدأ في إظهار آثاره، لا سيما في دول الساحل الخمس."واكد على "تعزيز تنسيق التحركات الفرنسية الأمنية والتنموية في المنطقة." [1].

ومن الاسباب الاخرى التي ادت الى تراجع فرنسي هو التنافس الدولي في منطقه الساحل الافريقي مما جعل الامر يشكل صعوبة على الحكومة الفرنسية في ابعاد مختلفة فمنها قد يكون البعد الامني او البعد الاقتصادي او البعد الاستراتيجي فقد اخذت الولايات المتحدة الأمريكية تتجه الى منطقه الساحل الافريقي من اجل تحقيق مصالحها الأمنية والاقتصادية فقد اولد الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما بالغا في هذه المنطقة وذلك بسبب كثره الفواعل المسلحة ونفوذها المتقاسمة ما بين الداخل وعلى الحدود لهذه الدول فقد وضعت لها العديد من المبادرات الأمنية الإقليمية لتؤكد على اهميه القاره الأفريقية في حربها العالمية ضد الارهاب وذلك من اجل اسهام هذه الدول المشاركة في القضاء على الارهاب من خلال عمليات حفظ السلام حيث ركزت الولايات المتحدة الامريكية على تطوير قدرات البلدان الأفريقية من اجل القيام بعمليات حفظ سلام ومواجهه الارهاب في اطار ما يعرف مبدا حلول افريقية لمشاكل افريقية ومن ثم اصبح التدخل الامريكي من خلال المشاركة في وضع برامج التدريب الثنائية مع هذه الدول وكذلك المبادرات الأمنية بتدعيم مراقبة الحدود واراضيهم تحت القيادة الأمريكية كما تبنت الولايات المتحدة الأمريكية اليات متعددة منها قد يكون الدعم المتبادل التجاري بين الطرفين وذلك من اجل الاستثمار و التنمية والامن والزراعة والكهرباء في هذه المنطقة والعمل على تسويه النزاعات وانهاء الاضطرابات الداخلية وذلك من اجل الحفاظ على مصالحها وتنشيط استثماراتها في قطاع النفط [2]. .

سعت روسيا لخلق دور لها في منطقه الساحل الافريقي معتمده في ذلك على قنوات عديده منها التواصل الدبلوماسي وكذلك الاقتصادي مستغله في ذلك الفجوة الفرنسية التي حدثت في المنطقة من خلال الانقلابات والصراعات الداخلية والرفض الشعبي للتواجد الفرنسي داخل دول منطقه الساحل الافريقي لذلك

---

1 – تباطؤ دعم فرنسا لتنمية الساحل الإفريقي مقارنة بالمصاريف العسكرية، جريدة الشرق ، ٢٢/٤/٢٠٢١ على الموقع الإلكتروني، https// sharq. com

2 – عبد ال الحليم غزالي، السياسية الخارجية الامريكية تجاه افريقيا، دار الكتاب الحديث، القاهره، 2015 ص 70 –80

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

عملت روسيا على تعزيز تواجدها ونفوذها من خلال مجموعة شركة (فاجنر) في التدريب ومحاربة الإرهاب وكذلك أعلنت عن اتفاقيات للدفاع المشترك مع كل من مالي، النيجر ، بوركينا فاسو ، مما زاد النفوذ الروسي اقتصاديا في منطقه الساحل الافريقي لاسيما في المجالات الحيوية كالطاقة والتعدين والطاقة النووية وهذا ما يمثل تهديدا لدائرة النفوذ الفرنسي في منطقه الساحل الافريقي [1].

اهتمت الصين بمنطقه الساحل الافريقي وذلك لوجود العديد من الاعتبارات الأساسية في السياسة الصينية وذلك في سبيل حمايه مصالحها الأساسية في هذه المنطقة من اجل حصولها على الموارد الطبيعية فأنها تحصل على الليثيوم من مالي وتنقيب النفط من تشاد والثروة الحيوانية من موريتانيا وتامين طرق التجارة والوصول الى مصادر النفط والغاز ايضا من خلال نيجيريا كل هذه الامور ساعدت الشركات الصينية في تعزيز وجودها داخل هذه الدول وتكليف الشركات الصينية من عقد اتفاقيات ثنائيه مع هذه الدول لنفس الغرض فأخذها الجانب الاقتصادي البعد الاكثر اهميه في السياسة الصينية حيث انها اكبر مستورد لموارد الطاقة من هذه المنطقة فضلا عن فتح الاسواق الصينية لها وتوفير الاستثمارات المباشرة الخارجية وكذلك دعم المشاريع الصناعية من خلال التواجد الصيني فيها ومنها شركة CNPC وشركة CNNCو شركة بولي هونج دونغ ، تستثمر في دول الساحل الافريقي فضلا عن ذلك انخرطت في انشطه مكافحه الارهاب حيث قدمت من المساعدات المالية بقيمه 45.56 مليون دولار للقوه المشتركة لمجموعه دول الساحل في عام 2019 كذلك وقعت مذكرات تفاهم ما بين الصين ومالي في عام 2021 وذلك من اجل تزويدها بمعدات امنيه فتفييدها في النقل والامن فضلا عن ذلك اعدت الصين مشاريع خاصه بالأبنية التحتية والمتعلقة باستخراج اليورانيوم [2].

---

[1] – أحمد عسكر, كيف تستغل روسيا أزمات الغرب في الساحل ,مركز الهرم للدراسات السياسية و الاستراتيجية ,تاريخ الزيارة للموقع 2024/11/14 http// caps.ashram.org.eg ,

[2] – نسرين الصباحي , تعزيز الحضور : مظاهر وتحديات التواجد الصيني في الساحل الافريقي , المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية , على الموقع الالكتروني : https;//ecss.com.eg

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الثاني : اثار التراجع الفرنسي في الساحل الافريقي.

الركود الاقتصادي: ثمة اتجاه إفريقي يرى أن الركود الاقتصادي الذي يواجه الدول الإفريقية ومنها دول الغرب يعود فى جانب منه إلى الارتباط الاقتصادي بفرنسا، والذي يتجلى في وجود منطقة الفرنك الإفريقي، حيث أجبرت فرنسا عددًا من الدول الإفريقية التي نالت استقلالها على استخدامه كعملة موحدة وينقسم الفرنك الفرنسي إلى مجموعتين مختلفتين جغرافيًا: الفرنك الوسط إفريقي ويستخدم فى دول الكاميرون والكونغو وغينيا الاستوائية والجابون وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد والفرنك الغرب إفريقي ويستخدم في بوركينا فاسو وساحل العاج وغينيا ومالي والنيجر والسنغال ويؤدى ربط العملة الاستعمارية المتمثلة فى الفرنك الإفريقي بالفرنك الفرنسي إلى استغلال فرنسا للفوائض المالية من معاملاتها التجارية مع تلك الدول، وهو ما يحرمها من التنمية الشاملة، ويؤدى إلى نوع من الركود الاقتصادي، حيث أعطت تلك الوضعية مزايا تفضيلية للشركات الفرنسية العاملة في الدول الإفريقية [1].

تواجه دول منطقه الساحل الافريقي مشكلة اقتصادية الا وهي تعد من الدول الفقيرة وفق تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي لعام 2023 /2024 حيث هذه الدول تحتل مرتبة منخفضة في المستوى الاقتصادي كموريتانيا احتلت 150، بوركينافاسو احتلت146، مالي احتلت 153، تشاد احتلت 163، النيجر احتلت 154،على الرغم من ان هذه المنطقة تمتلك حجم من الثروات الاقتصادية والمعدنية بشكل كبير وجميع الانواع المتوفرة فيها وفي مقدمتها الذهب واليورانيوم والفوسفات فتعد مالي ثالث منتج افريقي للذهب وكذلك النيجر ثالث مصدر لليورانيوم عالميا فضلا عن توفر الغاز والنفط في هذه المنطقة وهذا ما جعل شعوب دول المنطقة تنتفض بوجه السياسة الفرنسية الاستغلالية مما جعلها تتراجع نوعا ما في التحكم بموارد دول منطقة الساحل [2].

لكن استغلال هذه الثروات بشكل غير طبيعي من قبل السياسة الفرنسية جعلها مرتبطة في البلدان المجاورة لها بشكل كبير، فهي تحصل على اليورانيوم من النيجر لمحطاتها النووية ، بينما تحصل الشركة

---

1 – هاشم كاظم صبيخي ,مصدر سبق ذكره, ص242

2 – اكيم شتاينر ، تقرير التنمية البشرية ،الامم المتحدة 2023/ 2024، ص 40 – 41

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفرنسية البلجيكية توتال على ثلث نفطها من دول خليج غينيا في حين البنوك الفرنسية بما في ذلك (Société Générale و BNP-Paribas)أو شركات مثل (Bouygues و Balloré و Orange SA و Eiffage) لها وجود في المنطقة ،فهي تحرص على الحفاظ على سيطرتها على المعادن الاستراتيجية الرئيسية في منطقة الساحل [1].

اذ تعتمد من فرنسا في تلبيه احتياجاتها ما يقارب 75% من الكهرباء على الطاقة النووية في النيجر والذي يعتمد بطبيعة الحال بشكل كبير على اليورانيوم ومن ضمن الشركات الفرنسية المختصة في هذا المجال هي الشركة (اريفا) الفرنسية ظلت على مدار اربع قرون ماضيه تهيمن على حقول استغلال اليورانيوم في النيجر الا ان الاحداث ما بعد الانقلابات التي حدثت في النيجر قامت الحكومات المتتالية بإعطاء تراخيص التنقيب اليورانيوم لشركات متعددة غير الشركة الفرنسية منها الهندية والصينية والكندية والاسترالية وهذا الفعل ما اثر على فرنسا في تلبيه احتياجاتها من الموارد الخام لا سيما من اليورانيوم مما جعل فرنسا تتجه الى دول اخرى وتستثمر فيها لا سيما موريتانيا ومالي [2].

ركزت فرنسا في السياسة الفرنسية على البحث عن الاسواق من اجل تصريف البضائع والسلع الفرنسية وكذلك البحث عن الموارد الطبيعية والمعدنية والثروات الزراعية في سبيل تنميه صناعتها ووجدت ان سد هذا النقص يكون في البلدان المجاورة لها ولا سيما دول الساحل الافريقي التقوم علاقة فرنسا بمستعمراتها السابقة على الاستغلال الاقتصادي لموارد تلك الدول وهو الأمر الذي يتجلى بوضوح في سياسة فرنسا إزاء النيجر حيث تستورد فرنسا من النيجر 35 % من الاحتياجات الفرنسية من اليورانيوم، الذي يستخدم في تشغيل محطات الطاقة النووية لتوليد 70% من الكهرباء وللمفارقة فإن النيجر تحصل على ما يقرب من 70% من احتياجات الكهرباء من جارتها نيجيريا. وفى الجابون التى تعد ثامن أكبر

1 – عشور قشي ،التنافس الفرنسي الامريكي حول منطقه الساحل الافريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام والاليات التغلغل، المجلة العربية للعلوم السياسية ،جامعه الجزائر,

2 – المصدر نفسه,ص77

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

منتج للنفط في إفريقيا جنوب الصحراء، وهي عضو في منظمة أوبك إلا أنها تعاني من الفقر والبطالة، حيث يعاني 40% من الشباب من البطالة وفقًا لإحصاءات البنك الدولي لعام 2020.

ينبغي لفرنسا استغلال نفوذها الأفريقي لوقف أعمال الفساد بعد تراجع مؤشرات التنمية الاقتصادية في هذه البلاد بصورة كبيرة، وتردي أوضاع المواطن رغم غنى معظمها بالموارد الطبيعية (اليورانيوم، والنفط، والذهب، والألماس وغير ذلك) التي تحتكرها الشركات الفرنسية؛ مثل: توتال وغيرها وقبل هذا وذاك، ثمة ضرورة لتخلي ماكرون عن مقولته الشهيرة بأن "فرنسا ليس دورها إصلاح كل المشكلات في افريقيا وسائل اقتصادية تتمثل في حصول الشركات الفرنسية على عقود استغلال الموارد الطبيعية بهذه الدول، مقابل حماية باريس لهذه الأنظمة. هذه العقود تقدر بملايين الدولارات لموارد؛ مثل: اليورانيوم والنفط والذهب وغيرها، وكان من نتيجة ذلك التغلغل الفرنسي الكثيف في اقتصاديات هذه الدول، من خلال الشركات التابعة لها، حيث تنشط في القارة الأفريقية 1100 شركة كبرى و2100 شركة صغرى، حسب التلفزيون الألماني دويتش فيلا ويرتبط بهذه النقطة –أيضا– ربط باريس اقتصاديات هذه الدول بها من خلال "الفرنك الأفريقي CFA "الذي يُطبع في البنك المركزي في العاصمة الفرنسية، ويربط السياسة النقدية لهذه الدول بباريس ودول اليورو ويعدّ "السيفا" العملة الرسمية في 13 دولة هي أغلب بلدان أفريقيا الوسطى وغرب أفريقيا، حيث تضع هذه الدول قرابة 70% من احتياطاتها النقدية من العملات الأجنبية في الخزينة الفرنسية [1].

لم تستقر الاوضاع الامنية في المنطقة بعد تقليل الوجود الفرنسي في المنطقة اذ ادى الى تكثفت الهجمات الإرهابية بنسبة خمسة أضعاف منذ عام ٢٠١٦ في النيجر ومالي وبوركينا فاسو، كما انه في عام ٢٠١٩ تم قتل أكثر من ٤٠٠٠ شخص في إحدى الهجمات، و في عام ٢٠١٦ هاجمت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين معسكرين للجيش. في وسط مالي أسفر هذا الهجوم عن مقتل ٤٠ شخص، وفي ٢٢ مارس ٢٠١٩ تسببت عمليات بوكو حرام في مقتل ٢٣ جندي في تشاد، ولمواجهه هذه الأعمال اتخذت الحرب على الارهاب لكن تم إتهام فرنسا بالاستعمار الجديد من قبل مثقفي اليسار المتطرفة، هذا بالإضافة

1 – بدرحسن شافعي ,النفوذ الفرنسي في أفريقيا.. تراجع إستراتيجي أو انسحاب تكتيكي. 16/9/2023

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إلى أنه قد تم استهداف حلفاء فرنسا من قبل المتطرفين اذ أثرت وفاة رئيس تشاد (إدريس ديبي) في ٢٠ ابريل ٢٠٢١ بالسلب على التواجد الفرنسي، حيث أنه كان حليف أساسي لفرنسا والغرب في حربهم ضد الإرهابيين الإسلاميين، وذلك لأنه كان في السلطة منذ ٣٠ عاما ولم تنجح أي محاولات لانقلابات في فترة حكمة, فاستمرت الأزمات الأمنية في التزايد في دول الساحل [1] .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الخاتمة

عاملت فرنسا دول منطقة الساحل الافريقي شعبا وحكومة, على اساس انها بؤرة للاستفادة منها سوء من ناحية العمالة او من جانب الموارد الطبيعية وحتى التوجهات السياسية , فركزت في تواجدها التاريخي على الآمور الامنية ودعم صناع القرار الداخلي المؤيدة والمساندة لسياساتها كذلك يمكن إسناد فشل استراتيجية فرنسا في منطقة الساحل إلى تركيزها على الجانب الأمني في منطقة غرب افريقيا على حساب التنمية في العديد من الدول حيث أنها واحدة من المبادئ الأساسية للتخطيط لأي عملية عسكرية الأمر الذي أثار استياء شعوب غرب أفريقيا ورفضهم للنفوذ الفرنسي وتحميل فرنسا المسؤولية الكاملة عن الأزمات التي تعاني منها المنطقة، وظهر هذا ، حيث تم رفع الشعارات التي تنادي بأنهاء التواجد الفرنسي من مناطقها وهذا ما ساعده على كثرة الانقلابات العسكرية في هذه المنطقة وفتح المساحة للدول الاخر لتنافس فرنسا سياسياً واقتصادياً على تواجدها فيما تعدها الخلفية الاستراتيجية و الخاصرة الامنية لها , لذلك اخذت فرنسا على عاتقها استراتيجية الانسحاب الجزء وليس الكلي من المنطقة الافريقية موضحة في ذلك عدة اسباب قد تكون منها استغلال غير طبيعي للموارد الطبيعية والمنتجات الاقتصادية في دول الساحل الافريقي و التحكم برؤساء هذه الدول والاستبداد بالسلطة مما جعل هناك فجوة داخل الشعب الافريقي وقادة الانقلابات تسهل تواجد الدول الكبرى (الولايات المتحدة الامريكية ,الصين , روسيا) في منطقة الساحل الافريقي , كل هذه الامور انعكست بمردودها السلبي على فرنسا وسياستها عسكرياً واقتصادياً .